النضال الطويل من أجل الحقيقة

حالات الاختفاء القسري في ليبيا

منظمة العفو الدولية

«ليبيا اليوم غير ليبيا الأمس، وليبيا الغد إن شاء الله ستكون أفضل من ليبيا اليوم»

سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي معمر القذافي ورئيس مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية، مارس/آذار 2010

لا تزال آلاف العائلات في ليبيا تعيش في انتظار الحصول على تفسيرات وإيضاحات من السلطات الليبية. فلهذه العائلات جميعها أقارب اختفوا قسراً أو قُتلوا على أيدي عناصر تابعة للدولة خلال العقود الماضية. وبالرغم من تحوّل ليبيا مؤخراً من دولة منبوذة إلى دولة تلعب دوراً على الصعيد الدولي، فإنها لم تقدم بعد ردوداً شافية ومُرضية على ما تطالب به تلك العائلات من إظهار الحقيقة وإقرار العدالة.

وحتى سنوات قليلة خلت، كانت ليبيا دولة مغلقة تخضع للعقوبات المفروضة عليها من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي غضون هذه الفترة، وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وسط مناخ من السرية والتكتم والعزلة. أما اليوم، فقد غدت ليبيا عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي، كما انتُخبت عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مايو / أيار 2010. ومما يدعو للأسف أن عملية إعادة إدماج ليبيا في الأسرة الدولية لم تصحبها خطوات لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت هناك على مدى العقود السابقة.

ومن بين الانتهاكات التي شاع ارتكابها في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة والإعدام خارج نطاق القضاء والوفيات أثناء الاحتجاز. وتراوح ضحايا هذه الانتهاكات ما بين معارضين سياسيين يعيشون في ليبيا أو في الخارج وأشخاص اشتُبه أنهم أعضاء في جماعات إسلامية مسلحة أو من مناصري هذه الجماعات. وما زالت السلطات الليبية ترفض حتى اليوم مجرد الإقرار بما وقع من ويلات، ناهيك عن معالجتها.

ويطالب أهالي المختفين بمعرفة مصير ذويهم وبمعرفة السبب فيما تعرضوا له من انتهاكات. ويطالب الأهالي أيضاً بأن تقر السلطات بالانتهاكات التي ارتُكبت وبأن تقدم اعتذاراً عنها، كما يطالبون بمحاسبة المسؤولين وبتقديم تأكيدات بأن مثل هذه الانتهاكات لن تتكرر. فعندئذ فقط يمكنهم أن يؤبنوا موتاهم وتضميد جراحهم، وعندئذ فقط يمكنهم أن يستردوا ثقتهم بالسلطات.

وبدلاً من الاستجابة لهذه المطالب المشروعة من الأهالي، لجأت السلطات الليبية في أول الأمر إلى تجاهل هؤلاء الأهالي، ثم حاولت في مرحلة لاحقة تهدئتهم من خلال عرض تعويضات مالية عليهم، وهي تعويضات قبلتها بعض العائلات ورفضتها عائلات أخرى كثيرة. ولم تفصح السلطات عن الحقيقة بشأن مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا أو تُوفوا وهم في قبضة قوات الأمن، ولم تقدم أياً ممن ارتكبوا تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة، بل إن بعضهم ما زال يتولى مناصب رسمية، على ما يبدو. ومن شأن هذا المناخ من الإفلات التام عن العقاب أن يسهِّل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، كما أنه يشير إشارة واضحة إلى أن أفراد قوات الأمن وغيرهم من المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هم أشخاص فوق القانون، أما الضحايا فهم خارج نطاق الحماية التي ينبغي أن يوفرها هذا القانون.

ميلود بشاشة

يريد نوري بشاشة أن يعرف حقيقة ما حدث لشقيقه ميلود، الذي لم يره منذ القبض عليه في مارس/آذار 1989. وكان عدد من الأشخاص في ملابس مدنية قد حضروا إلى منزل الأسرة في بنغازي واقتادوا ميلود، الذي كان يبلغ من العمر 23 عاماً، دون تقديم تفسير لذلك. ولم يدخر أفراد الأسرة المكلومة جهداً لمعرفة مكان ميلود، فاستفسروا لدى السلطات المحلية وجابوا السجون في بنغازي بحثاً عنه، ولكن دون جدوى. وبعد ثلاث سنوات من القبض على ميلود، ترامت إلى سمع أفراد الأسرة شائعات بأنه محتجز في سجن أبو سليم، فتكبدوا عناء الرحلة الطويلة إلى طرابلس، ولكن مسؤولي السجن رفضوا إبلاغهم بأي شيء، وفي نهاية المطاف أقروا بأن ميلود بشاشة محتجز هناك، ولكنهم لم يسمحوا لأهله بزيارته. وعلى مدى سنوات، ظل الأهل يبعثون بكميات من الطعام والملابس لميلود، دون أن يعرفوا أنه قُتل في يونيو/حزيران 1996. وبعد 13 عاماً، وتحديداً في يونيو/حزيران 2009، قدمت السلطات للعائلة شهادة بوفاة ميلود بالإضافة إلى مبلغ 200 ألف دينار ليبي (حوالي 158 ألف دولار أمريكي) كتعويض مالي، إلا إن الأسرة رفضت قبول التعويض قبل إبلاغها بالحقيقة عن السبب في اعتقال ميلود أول الأمر، ثم عن السبب في قتله عام 1996.

الاختفاء القسري

المقصود بمصطلح الاختفاء القسري هو «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون»

المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

امراجع القبائلي

لا يزال أحمد مسعود فرج القبائلي يبحث عن الحقيقة بشأن ما حدث لشقيقه امراجع فرج القبائلي، الذي قُبض عليه في بلدة إجدابيا، في شمال شرق ليبيا، في عام 1989. وكان امراجع فرج القبائلي، وهو أب لخمسة أطفال، من المشتبه في أنهم يؤيدون جماعات إسلامية مسلحة، حسبما ورد. ولم تحصل عائلة امراجع فرج القبائلي على أية معلومات عنه بالرغم من الطلبات التي قدمتها بهذا الشأن إلى السلطات في إجدابيا وطرابلس. وبعد عدة سنوات، سلمت الأسرة شهادة بوفاة امراجع فرج القبائلي، لم يُحدد فيها سبب الوفاة ولا مكانها ولا تاريخها على وجه الدقة.

© جمعية التضامن لحقوق الإنسان الليبية

بعض أهالي ضحايا أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم خلال لقاء مع ممثلي مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية في بنغازي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وقد تحدث الأهالي صراحةً عن معاناتهم، وأصروا على معرفة الحقيقة بشأن مصير ذويهم. وقد طالبت مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية السلطات الليبية بمعالجة مسألة أعمال القتل، وذلك في تقريرها السنوي الأخير الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2009.

أعمال القتل في سجن أبو سليم

قُتل زهاء 1200 سجين في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996. وما زالت عواقب هذه الحادثة، التي لم يُحاسب أي شخص بشأنها، تخيم على ليبيا حتى اليوم.

وبعد وقت قصير من الحادثة، بدأ تناثر شائعات عن أن عدداً كبيراً من المعتقلين قد قُتلوا، إلا إن أول إقرار رسمي بحدوث اضطرابات في ذلك السجن جاء بعد ثماني سنوات، عندما وصف الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي «المأساة» خلال لقاء مع وفد من منظمة العفو الدولية، حيث قال إنه في أعقاب محاولة للهرب من السجن ومقتل عدد من الحراس على أيدي السجناء، تدخلت الشرطة ووقع تبادل لإطلاق النار أسفر عن وقوع إصابات، بما في ذلك قتلى، من الطرفين.

وهناك رواية أخرى لما حدث تستند إلى ما حكاه سجناء سابقون، حيث ذكروا أن أعمال شغب اندلعت في السجن يوم 28 يونيو/حزيران 1996 من جراء الظروف المروعة هناك. وزُعم أن السجناء احتجزوا اثنين من الحراس كرهينتين واستولوا على مفاتيح الزنازين وحاولوا الهرب ولكنهم لم يفلحوا في ذلك حيث أعاقتهم البوابات المغلقة. وعندئذ، تدخلت قوات الأمن وراحت تطلق النار بشكل عشوائي على السجناء الذين تمكنوا من مغادرة زنازينهم. وبعد ذلك، حضر وفد من كبار مسؤولي الأمن للتفاوض مع ممثلي السجناء. وخلال المفاوضات، التي استمرت حتى وقت متأخر من الليل، وعد المسؤولون، حسبما ورد، بالاستجابة لبعض مطالب السجناء بتحسين الأوضاع.

وقال سجناء سابقون إنهم سمعوا صوت انفجار في صباح اليوم التالي، أعقبته أصوات طلقات نارية استغرقت قرابة ساعتين. وفي تلك الأثناء، لم يكن أولئك السجناء يعرفون حقيقة ما يحدث، ولكنهم سمعوا فيما بعد أن عشرات السجناء قد قُتلوا. ولا تتوفر أية إحصائيات رسمية عن عدد الضحايا، إلا إن مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية، التي يرأسها سيف الإسلام القذافي، ذكرت أن عدد عائلات الضحايا لا تقل عن 1167 عائلة، وبعضها فقد أكثر من قريب.

وكان معظم الذين قُتلوا في سجن أبو سليم ضحايا لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ولكنهم كانوا قبل ذلك أيضاً ضحايا للاختفاء القسري. فقد قُبض عليهم في فترات مختلفة منذ عام 1989، ولم يشاهدهم أي من أهاليهم منذ ذلك الحين، حيث عُزلوا تماماً عن العالم الخارجي، ومُنعوا من الاتصال بالمحامين واحتُجزوا بشكل غير مشروع، إما بدون تهمة ولا محاكمة، وإما عقب محاكمات فادحة الجور.

وقد رفضت السلطات الليبية الإفصاح عن مصير أولئك السجناء وعن مكان وجودهم قبل وقوع أعمال القتل في سجن أبو سليم. وبعد يونيو/حزيران 1996، أنكرت السلطات وقوع أية أعمال قتل، بل إن كثيراً من أهالي السجناء ظلوا، حتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يحضرون كميات من الطعام والملابس لذويهم ويسلمونها عند بوابات السجن ظناً منهم أن ذويهم ما زالوا على قيد الحياة.

© Amnesty International

خريطة لمؤسسات الإصلاح والتأهيل في ليبيا، ولا يظهر فيها سجن أبو سليم بطرابلس، والذي اكتسب سمعةً سيئةً، حيث قُتل فيه زهاء 1200 سجين خلال ساعتين من صباح يوم 29 يونيو/حزيران 1996. ويُعتقد أن السجن يخضع لإشراف جهاز الأمن الداخلي، وهو جهاز استخباراتي، وليس لإشراف السلطات القضائية التي تتولى مسؤولية الإشراف على السجون.

«هم [مسؤولو السلطات الليبية] سرقوا الفرحة من حياة عائلة كاملة»

محمد هميل، الذي تُوفي ثلاثة من أشقائه أثناء احتجازهم على أيدي السلطات الليبية

© AP Photo/Abdel Magid Al Fergany

خلال لقاء مع وفد من منظمة العفو الدولية، في عام 2004، أقرَّ الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بوقوع اضطرابات في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تعترف فيها السلطات الليبية بوقوع حادثة في السجن، وذلك بعد ثماني سنوات من وقوعها. وحتى الآن، لم يتم إجراء تحقيق مستقل بخصوص أعمال القتل، وما زالت عائلات الضحايا تنتظر من السلطات الليبية تفسيراً لما حدث.

من الإنكار إلى الوعود

على مدى سنوات عدَّة، ظلت السلطات الليبية تنكر بشكل قاطع وقوع أعمال قتل في سجن أبو سليم في عام 1996. ومنذ أن تحدث العقيد معمر القذافي عن الأحداث للمرة الأولى في مطلع عام 2004، بدأت السلطات تعلن بين الحين والآخر أن هناك تحقيقات قد بدأت أو أن هناك تحقيقات جارية.

وفي سبتمبر/أيلول 2009، عُيِّن القاضي محمد الخضار رئيساً للجنة للتحقيق في الأحداث، ووعد في مقابلة صحفية معه بالإعلان عن الحقيقة مهما كانت «مريرة». وفي سبتمبر/أيلول، أكد القاضي محمد الخضار أن التحقيقات سوف تبدأ في غضون فترة وجيزة، وأنه من المتوقع صدور تقرير نهائي بعد ستة أشهر. وحتى الآن، لم يُنشر أي تقرير، كما ظلت المعلومات شحيحة عن صلاحيات هذه اللجنة وعن الأساليب التي تتبعها.

وقد شدد القاضي محمد الخضار على أهمية «المصالحة»، وقال «لسنا في مرحلة انتقام»، وهو الأمر الذي أثار مخاوف من أن مسألة تحديد الجناة وتقديمهم إلى ساحة العدالة ليست من اختصاص اللجنة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، فإن اللجنة لم تلتق مع أهالي ضحايا أعمال القتل في سجن أبو سليم لجمع شهاداتهم.

محمد هميل

تُوفي ثلاثة من أشقاء محمد هميل أثناء احتجازهم، وهم خالد وصالح والسنوسي هميل مفتاح الفرجاني. وقد تُوفي اثنان في سجن أبو سليم في عام 1996، بينما تُوفي الثالث في مركز احتجاز في بنغازي. وقد احتُجز الثلاثة، الذين كانت أعمارهم تتراوح بين 22 عاماً و26 عاماً لدى القبض عليهم، بمعزل تام عن العالم الخارجي. وتعيَّن على العائلة أن تنتظر حتى مارس/آذار 2009 لتحصل على أول إقرار رسمي من السلطات بأن الثلاثة قد تُوفوا، ولكن لم تُقدم لها أية تفاصيل أخرى.

وقد سعى محمد هميل، ومعه نحو 30 من عائلات الضحايا الآخرين، إلى عرض مظالمهم على القضاء، طالبين من السلطات أن تفصح عن مصير ذويهم على وجه الدقة. وبالرغم من أن محكمة شمال بنغازي الابتدائية قد أصدرت حكماً لصالح عائلات الضحايا في يونيو/حزيران 2008، فما زالت السلطات حتى الآن تتجاهل أمر المحكمة بالكشف عن مكان الأفراد الذين يُعتقد أنهم قُتلوا في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996.

أحمد

في عام 1995، استُدعي أحمد [ليس هذا اسمه الحقيقي] للاستجواب أمام جهاز الأمن الداخلي، وهو جهاز استخباراتي، في مدينة البيضاء الواقعة شمال شرقي ليبيا، ولم تره عائلته منذ ذلك الحين. كما قُبض على شقيقه فرج [ليس هذا اسمه الحقيقي] على أيدي جهاز الأمن الداخلي أيضاً. ونُقل فرج من البيضاء إلى بنغازي ثم إلى سجن أبو سليم بطرابلس، واستجوبه أفراد من جهاز الأمن الداخلي في سجن أبو سليم عن أشخاص بعينهم، وسُئل عما إذا كان ينتمي إلى أية جماعات إسلامية. وفي نهاية المطاف، أُطلق سراح فرج بدون تهمة ولا محاكمة في عام 2000، ولم يُقدم له أي تفسير للقبض عليه أو الإفراج عنه. وأثناء وجوده في سجن أبو سليم، سمع من سجناء آخرين أن شقيقه كان محتجزاً أيضاً هناك، وأنه كان من ضحايا أعمال القتل في يونيو/حزيران 1996. وكان فرج محتجزاً في قسم آخر من السجن.

© جمعية التضامن لحقوق الإنسان الليبية

بعد أن ظل أهالي ضحايا أعمال القتل في سجن أبو سليم يعانون في صمت وعزلة لما يزيد عن 10 سنوات، شرعوا في النضال علناً. فهم يتظاهرون بشكل منتظم، كل سبت تقريباً، مطالبين السلطات بالاستجابة لصرخاتهم من أجل الحقيقة والعدالة. وبالرغم من أن السلطات تتسامح عموماً مع هذه المظاهرات، فقد تعرض عدد من أنشط الأهالي لأعمال انتقامية، بما في ذلك الترهيب، والقيود على التنقل، وحتى الاعتقال.

كسر جدار الصمت

يناضل أهالي الضحايا، وخاصة في مدينة بنغازي في شمال شرق ليبيا، من أجل كشف الحقيقة وإقرار العدالة والحصول على جبر الضرر الملائم. وبعد أن عانى هؤلاء الأهالي في صمت وعزلة لما يزيد عن عقد من الزمان، شرعوا في المجاهرة بمطالبهم علناً، وكسبوا دعوى قضائية في بنغازي تطالب السلطات بالكشف عن مصير 33 شخصاً يُعتقد أنهم تُوفوا أثناء احتجازهم لدى قوات الأمن الليبية. وبالرغم من مناخ الخوف والقمع في ليبيا، فقد أسس هؤلاء الأهالي في بنغازي اللجنة التنسيقية لأسر ضحايا أبو سليم، إلا أن السلطات رفضت تسجيل هذه اللجنة قانوناً.

تُنظم مظاهرات كل سبت تقريباً في بنغازي، حيث يطالب أهالي الضحايا بحقهم في معرفة الحقيقة كاملةً، وفي معرفة المكان الذي دُفن فيهم أقاربهم، وفي رؤية العدالة تأخذ مجراها. ويصر الأهالي على أنهم لن يقبلوا التعويض المالي إلا بعد الاستجابة لمطالبهم هذه.

وعادةً ما يشارك في هذه المظاهرات أفراد ينتمون إلى ما بين 50 و100 عائلة، ولكن في ذكرى مرور 13 عاماً على أعمال القتل، وهي الذكرى التي حلت في يونيو/حزيران 2009، تظاهر ما يزيد عن 200 من النساء والرجال والأطفال في شوارع بنغازي مطالبين السلطات بالإنصات إلى شكواهم. وبالرغم من أن السلطات الليبية تتسامح عموماً مع هذه المظاهرات، فقد تعرض بعض المتظاهرين لأعمال انتقامية، بما في ذلك المضايقة والتهديد وحتى الاعتقال. ففي مارس/آذار 2009، قُبض على خمسة من أعضاء اللجنة التنسيقية لأسر ضحايا أبو سليم في بنغازي، ومن بينهم فتحي تربل، واحتُجزوا عدة أيام بمعزل عن العالم الخارجي ثم أُفرج عنهم بدون توجيه تهم لهم.

وكان من المقرر أن يلتقي مندوبان من منظمة العفو الدولية مع بعض هؤلاء الأهالي في بنغازي، أثناء زيارة إلى ليبيا لتقصي الحقائق، إلا إن السلطات الليبية منعتهما من الصعود على متن الطائرة المتجهة من طرابلس إلى بنغازي يوم 21 مايو/أيار 2009.

«مطالبنا تتعلق بحقوق الإنسان وليست مطالب سياسية. ليست لدينا طموحات سياسية... كل ما نريده هو أن نعيش حياة آمنة، حياة مستقرة، حياة ببعض الكرامة... يختطف الشخص من بيته ومن عمله ومن الشارع العام، وتعيش الأم والزوجة والأطفال في الآلام... وحتى إخبارهم بأن [قريبهم] حي أو ميت مشكلة [بالنسبة للسلطات الليبية]... ولكن دعونا نفتح صفحة جديدة [مع السلطات]، صفحة تقوم على ما هو صحيح وعلى العدالة وعلى الحقيقة، وعلى كشف الحقيقة»

فتحي تربل، من الأعضاء القياديين في اللجنة التنسيقية لأسر ضحايا أبو سليم

«على مدى العشرين عاماً الماضية، تعرضت وعائلتي لمصير قاس. ففي بعض الأحيان، لم يكن بالإمكان تحمُّل الصمت وعدم اليقين اللذين يحيطان بمصير أبي منذ اختفائه قسراً على أيدي السلطات الليبية. إلا إن الدعم الثابت والمتواصل من منظمة العفو الدولية هو موضع تقدير عميق مني ومن عائلتي... إنني أتوجه بالشكر لأعضاء منظمة العفو الدولية وأناشدهم أن يواصلوا مساعيهم الطيبة، ولاسيما بخصوص الحالات التي طال أمدها.»

هشام مطر، الذي اختفى والده جاب الله مطر في القاهرة، في مارس/آذار 1990

حوادث اختفاء على نطاق واسع

إذا كان أهالي ضحايا أعمال القتل في سجن أبو سليم يعانون في سعيهم للحصول على تفسيرات من السلطات الليبية بشأن ذويهم المختفين، فإنهم ليسوا وحدهم الذين يتكبدون هذه المعاناة. فقد كان نمط القبض على أفراد أو اختطافهم، للاشتباه في أنهم من المعارضين السياسيين أو من أعضاء جماعات محظورة، بما يعقبه من إنكار القبض عليهم وعدم الإفصاح عن مكانهم، نمطاً شائعاً في ليبيا خلال العقود السابقة. وهناك عائلات كثيرة لا تعرف حتى اليوم ما إذا كان أقاربهم أحياءً أم أمواتاً بالرغم من محاولاتهم المستميتة لمعرفة الحقيقة.

في مارس/آذار 1990، اختفى في القاهرة كل من جاب الله مطر وعزات يوسف المقريف، وهما من الأعضاء البارزين في جماعة المعارضة المحظورة المعروفة باسم الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا. ومنذ ذلك الحين لا يزال مكانهما في طي المجهول، وإن كان من المعتقد على نطاق واسع أن السلطات المصرية قد سلمتهما إلى السلطات الليبية. فقد أكدت رسائل هُربت من سجن أبو سليم في عقد التسعينات من القرن العشرين أن جاب الله مطر وعزات يوسف المقريف كانا في حجز السلطات الليبية. ومنذ اختفاء الاثنين، لم يدخر أهلهما جهداً في السعي للحصول على معلومات بشأنهما من السلطات، التي لا تزال تتجاهل مطالب الأهل. وما زال أبناء الاثنين يناضلون بلا كلل من أجل معرفة الحقيقة عما حدث لأبويهم.

جاب الله مطر وعزات يوسف المقريف

© Private

© Private

جاب الله مطر وعزات يوسف المقريف، وهما من الأعضاء البارزين في جماعة المعارضة المحظورة المعروفة باسم الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، واختفيا في العاصمة المصرية القاهرة في مارس/آذار 1990، ولم تقع عليهما عين أحد من أهلهما منذ ذلك الحين. ومع ذلك، تلقى أهل الاثنين رسائل هُربت من سجون ليبية في عقد التسعينات من القرن العشرين تؤكد مخاوفهم من أن السلطات المصرية قد سلَّمت الاثنين إلى السلطات الليبية. وما زال أبناء الاثنين يطالبون بالكشف عن الحقيقة.

لا يقتصر الأثر المدمر للتصفية الجسدية على حياة الفرد التي تُزهق، ولكنه يتجاوز ذلك ليدمر حياة الأحباء الذين يتركهم هذا الفرد وراءه، وحياة عائلات بأكملها، بل وإحساس الأمة بالترابط والتضامن.

هذه التصفية الجسدية سرقت طفولتنا. فبين عشية وضحاها فقدنا والدنا وعائلنا الوحيد. وكان على أمي، التي نبذها مجتمع يعيش في خوف من أن يتصل بها أو بأطفالها، أن تعاني في صمت وأن تجهد لتربي خمسة أطفال روعتهم الصدمة في ليبيا وفي الخارج.

لقد حان الوقت لكي تطرح ليبيا ويطرح الليبيون الأسئلة الصعبة عمن كان مسؤولاً وعن السبب فيما حدث. لقد حان الوقت لبلادنا الجميلة لكي تفتح ذراعيها وتستقبل أبناءها بحب واحترام وإنسانية، ولكي تبدأ أمتنا عملية التعافي ومداواة الجروح. فقد مضى وقت طويل بالفعل.

الطاهر الدغيس، ابن عامر الطاهر الدغيس، الذي أُعيدت جثته إلى عائلته في فبراير/شباط 1980، بعد أيام من استدعائه للاستجواب على أيدي قوات الأمن.

عامر الطاهر الدغيس

© Private

عامر الطاهر الدغيس مع ابنه عمر في عام 1976. وبعد أربع سنوات، استُدعي عامر الدغيس لاستجوابه على أيدي مسؤول أمني، ولكنه لم يعد مطلقاً. وقد أُبلغت عائلة عامر الدغيس، بعد عدة أيام من استدعائه، أنه انتحر، ولكن لم يسمح لها برؤية جثته أو بالاطلاع على تقرير تشريح الجثة. ويُعتقد أنه كان واحداً من أوائل الذين راحوا ضحية لسياسة «التصفية الجسدية» للمعارضين السياسيين، والتي تبنتها السلطات رسمياً. وكان عامر الدغيس من مؤسسي حزب البعث في ليبيا.

«التصفية الجسدية»

في عام 1980، بدأت السلطات الليبية انتهاج سياسة متعمدة تتمثل في قتل المعارضين السياسيين، الذين أطلقت عليهم اسم «الكلاب الضالة». وقد تبنت أعلى مستويات السلطة، على ما يبدو، هذه السياسة المعروفة باسم «التصفية الجسدية». وقد قُتل عشرات من المعارضين الليبيين داخل البلاد وخارجها في ظروف توحي بأنهم أُعدموا خارج نطاق القضاء على أيدي أفراد من قوات الأمن الليبية أو على أيدي عناصر تعمل لحساب السلطات الليبية.

ومن أوائل الأشخاص الذين يُشتبه أنهم كانوا ضحايا هذه السياسة عامر الطاهر الدغيس، وهو أب لخمسة أبناء ومن مؤسسي حزب البعث. ففي 27 فبراير/شباط 1980، استدعاه مسؤول أمني لاستجوابه. وبعد عدة أيام تلقى شقيق عامر الدغيس مكالمة هاتفية أُبلغ خلالها بالتوجه لاستلام جثة شقيقه من مشرحة مستشفى الزاوية في طرابلس. وسلمت السلطات للعائلة شهادة وفاة تشير إلى أن عامر الدغيس قد شنق نفسه، ولكنها لم تسلمها تقرير تشريح الجثة، ولم تسمح لزوجة القتيل أو شقيقه برؤية الجثة. والعائلة مقتنعة بأن عامر الدغيس تعرض «لتصفية جسدية».

وقد امتد تنفيذ سياسة «تصفية» المعارضين السياسيين إلى الليبيين الذين يعيشون في الخارج. فخلال الفترة من مارس/آذار 1980 ويونيو/حزيران 1987، سجلت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 37 حالة اعتداء على أشخاص يعيشون في الخارج ممن يُشتبه أنهم من أعضاء جماعات المعارضة المحظورة. وقد قُتل 25 شخصاً. وحتى الآن، لم يتم إجراء أية تحقيقات مستقلة بخصوص أعمال القتل هذه، ولم يُحاسب أحد على ارتكابها، وهو الأمر الذي يرسخ مناخ الإفلات من العقاب.

© Private

يسار: مظاهرة نظمها أهالي ضحايا أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996، حيث يُعتقد أن زهاء 1200 معتقل قد أُعدموا خارج نطاق القضاء. ويطالب الأهالي السلطات بالإفصاح عن حقيقة ما حدث لذويهم وعن السبب في قتلهم، كما يطالبون السلطات بتقديم المسؤولين عما حدث إلى ساحة العدالة وبتقديم جبر الضرر ملائم لأهالي الضحايا.

صورة الغلاف: مظاهرة نظمها أهالي ضحايا أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996.

حان وقت التحرك

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة بخصوص جميع حالات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والوفاة أثناء الاحتجاز، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة في إجراءات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- نشر قائمة مفصلة بأسماء الذين قُتلوا في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996، وأسماء الآخرين الذين تُوفوا في الحجز من جراء التعذيب أو غيره من الانتهاكات؛
- تسليم عائلات الضحايا الذين قُتلوا في سجن أبو سليم شهادات وفاة تبين على وجه الدقة مكان الوفاة وتاريخها وسببها؛
- الإقرار بمسؤولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، وإصدار اعتذار رسمي علني من قائد الدولة، العقيد معمر القذافي؛
- ضمان حماية أهالي الضحايا من الترهيب والمضايقة، والسماح بتسجيل اللجنة التنسيقية لأسر ضحايا أبو سليم؛
- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتوجيه دعوات لزيارة ليبيا إلى كل من الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة بخصوص حالات الاختفاء القسري لمواطنين ليبيين في مصر والإعلان عن نتائج التحقيقات؛
- تقديم كل من يثبت أنه كان مسؤولاً عن اختفاء مواطنين ليبيين قسراً في مصر، أو كان متواطئاً في ذلك، إلى ساحة العدالة.

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

يونيو/حزيران 2010
June 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 19/008/2010

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org